

الحمد لله

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : ع96دد

تاريخ القرار: 4 سبتمبر 2014

ق ر ا ر

بتاريخ 4 سبتمبر 2014 ، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات القرار ع96دد في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين :

المدعى: شركة " في شخص ممثلها القانوني المعين مقره الاجتماعي بعمارة .

من جهة

المدعى عليها: شركة في شخص ممثلها القانوني الكائن مقره الاجتماعي بعمارة

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01دد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001 ، المنقح والمتمم بالقانون ع46دد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع01دد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبالقانون ع10دد لسنة 2013 المؤرخ في 12 افريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر ع3026دد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر ع53دد المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عد54-د الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة ' طلبها اتخاذ تدابير وقتية تقضي بالتدخل الفوري والعاجل لإلزام التجاري " ادوخ" والمتمثل في تمكين مشتركها من إجراء مكالمات هاتفية في اتجاه كل المشغلين بسعر 40 مليما للدقيقة الواحدة وذلك إلى حين البت في أصل النزاع.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مظروفات الملف أن المشغل كان قد تقدم بتاريخ 26 أوت 2014 بعريضة دعوى إلى الهيئة الوطنية للاتصالات ضد شركة سجلت بدفاترها تحت عد135-د وتضمنت تظلمها من الممارسات التي تمادت المدعى عليها في إتيانها من خلال تعمدتها مواصلة ترويج العرض التجاري " ادوخ" والذي يتيح للمشاركين به إجراء مكالمات في اتجاه جميع المشغلين بتعريفه تقدر ب 40 مليم الدقيقة الواحدة مع امتيازات أخرى مؤكدة خرقها لكل القرارات والتدابير التي أصدرتها الهيئة في حقها لإيقاف العرض موضوع الدعوى ، وطلبت بناء على ذلك تسليط خطية ضد شركة طبقا لأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 74 من مجلة الاتصالات بإنهاء فورا للممارسات اللامشروعة المتمثلة في مخالفة قرارات الهيئة الوطنية للاتصالات الصادرة في مادة العروض التجارية وبضرورة التقيد التام بالاجراءات الواردة بأحكام الفصل 3(أ) من الأمر عد3026-د المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 وفرض الشروط الخاصة التي تراها الهيئة على الشركة المطلوبة لممارسة نشاطها للحيلولة دون إقدامها مستقبلا على ترويج عروض تهدد القدرة التنافسية لسوق الإتصالات التونسية.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت ' تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من إقدام' على مواصلة تسويق العرض التجاري التجاري " ادوخ" بشكل غير مشروع يتنافى وقواعد المنافسة النزيهة وهو ما تسبب بصفة مباشرة في تحويل وجهة مشتركها وإغرائهم بأسعار لا تغطي الكلفة الحقيقية وألحق بها أضرار يصعب تداركها.

وحيث قدمت المعارضة تأييدا لدعواها نظير من محضر معاينة للعرض المتظلم منه محرر من طرف العدل المنفذ الأستاذ عاطف بالحاج عمر تحت عدد 4500 بتاريخ 20 أوت 2014 بالإضافة إلى نسخة من عقد بيع شريحة لنفس العرض ونسخة من القرارين عد60-د و عد89-د الصادرين عن الهيئة

في مادة التدابير الوقائية ونسخة من مطبوعة تضمنت وصفا للخصائص التجارية للعرض المذكور مع تحليل اقتصادي لتلك الخصائص.

وحيث انتهت الشركة المدعية إلى طلب اتخاذ تدابير وقائية حمائية تتمثل في إلزام بإيقاف ترويج العرض المتظلم منه إلى حين البت في أصل القضية.

في الطلبات :

حيث ثبت من ملف الدعوى ومن الوثائق المحتج بها، أن مشغل الشبكة العمومية للاتصالات ، أقدم فعلا على تسويق العرض التجاري للهاتف الجوال "إدوخ" المتظلم منه .

وحيث اتضح بالرجوع إلى دائرة المنافسة ومراقبة عروض التفصيل بالهيئة، أن المدعى عليها كانت قد تقدمت وفق ما نصت عليه أحكام الفصل 3 (أ) من الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 بمطلب قصد السماح لها بترويج العرض المتظلم منه وفقا للخصائص التجارية الآنف ذكرها.

وحيث وبعد دراسة مشروع العرض في ضوء النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة للعروض التجارية للمشغلين، أصدرت الهيئة قرارها عد 135 عدد بتاريخ 27 جوان 2014 القاضي بعدم الموافقة على تسويق العرض موضوع النزاع نظرا لأن التعريف الحقيقية المقترحة به أقل من سقف التعريفات التي حددتها الهيئة بقرارها عد 54 عدد المؤرخ في 11 جوان 2014 المتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها.

وحيث وبصرف النظر عما سبق فقد ثبت أثناء دراسة المطلب الراهن، أن المدعى عليها أوقفت ترويج العرض التجاري "إدوخ" وسحبته من السوق.

وحيث وطالما قامت الشركة المطلوبة بسحب العرض المتظلم منه، فإن طلب استصدار قرار وقتي لإيقافه يغدو غير ذي موضوع واتجه تقريبا على ذلك رفض المطلب.

ولهذه الأسباب

وعملا بأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن هشام بسباس، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

